فلا من التمتع والقران افضل منه وقول المتولي الافراد افضل وان
اعتمر في سنة اخرى مال في المجموع شاذ ضعيف وهو كذلك وان اختاره
السبكي متمسكا بانه لم ينقل عن فعله صلى الله عليه وسلم اعتماره بعد حجه
ورده قول المصنف جمعا بين الروايات الكثيرة المتناقضة في احرامه
صلى الله عليه وسلم الصواب الذي نعتقده انه صلى الله عليه وسلم احرم
اولا بالحج مفردا ثم ادخل عليه العمرة لمصلحة بيان الاحرام بها في اشهره
لعدة الجمع العظيم وات بينهم قبل ذلك يا عناره فيها ثلاث عمرات
في ثلاث سنين في القعدة وانما ساغ له ذلك خصوصية له ان منعنا
ادخالها على الحج فتتزج الافراد لاختياره صلى الله عليه وسلم اولا ولما وجب
عليه الخلفا الراشدون الاعليا فاختلف فعله وعلم من اختلاف المصنف
وغيره ان الافراد افضل وان اعتمر المتمتع في اشهر الحج بعد حجه
او القارن قبل عرفاته او بعده وهو كذلك كما هو ظاهر وان بحث
الاسنوي في الاولى انها افضل من الافراد وكذا هو وغيره في الباقيين
تمتعا للبارزي ثلاث في الانتباه ما يرد على فصل النسك الثالث الذي
انا به الا ترى الى قولهم ان فعل الضحى بثمان ركعات افضل من فعلها
اثني عشر ركعة للانتباه ونظائره كثيرة في كلامهم وكذا ان تعرف
بين ما تشتبه به من قول الاصحاب فمن مرحوا الما آخر الوقت
فان صلى بالنهم اوكه وبالما اخره فمحصل النهاية في احرام القصلة
وبين ما هنا بان ذات الصلاة المقصود تم التفقه فالصلاة
المقصود منها الكمال فقد اتى بالمقصود وزيادة مع عدده ولما
هنا لم يات بالصفة الكاملة اصلا مع امكانه منها وانما اتى
بالناقصة وترك بعد اخر ومعلوم انه لا يجبر ما وقع من النقص
لانه اجنبي عن محل نقصه قوله فصاعدا اي فيتكرره واحد من
الابل وليس مراده هنا بين فاكثر لان الزايد على الواحد لا تتعقد
[illegible] باكثر من ثمن مثله [illegible] ما لو احتاج

بعرفة لانه شروع في اسباب التحلل فلم يمنع العود بعده ومنع قبله
واعلم ان صاحبي الوقت والليالي قالا يشترط في الدم على المتمتع
تمتعه بين النسكين قال الادرعي ونحوه المراد ان يحصل رمان بينهما
يمكن ان يتمتع فيه بنحو الطيب والجماع اتفق وفيه نظر والوجه انه
لا يعتبر شئ من ذلك تتمة قد يجب الدم على غير محرم
كمتمتع اجنبي بتمتع او قران وولي صبي قرن او تمتع
او نحو مخطور اخر بتفصيل الاتي قوله انعقد لعمره
مثل احرامه محله كما يعلم من اخر كلامه ان صح احرامه بخلاف
ما اذا احرم بما فاسدا او كان غير محرم او كافرا وانما بصورة
الاحرام ولو مفصلا فانه ينعقد لعمره مطلقا في كل ذلك لانه
قصده بصفة فاذا بطلت بقي اصل قوله الا اذا اراد
كاحرام زيد بمثله هو ما في التهذيب وموده ما قاله المتولي
ونقله الروياني عن الاصحاب من صحة انا محرم عما اوجب
الشهر او اراد عمرة فلان ثم اذا وجد الشرط صار محرما
بخلاف قوله اذا دخلت مكة فانا محرم فانه لا ينعقد
فانا محرم والفرق فيه عسير وقد يتحمل له بان الاول قرنه
الجزم بالاحرام ثم علقه على شئ اخر فلشدة تناقض التسلك لم يمكن
الا لفاء مع الجزم ولكون الكلام لا يتم الا باخره لم يكن محرما حين
التلفظ بخلاف الثاني فانه قدم فيه اداة التعليق فلم يمكن
الانعقاد معها ولو قال ان شاء الله فان اراد التبرك صح
وان اطلق او قصد التعليق فلا كما اشار اليه في المجموع والمسئلة
الشجاج الشق الثاني اعني ما بعد قولي بخلاف قوله الجائزة
لصحة ان كان زيد محرما فانا محرم وكان محرما فان لعلم
الحاضرين [illegible] العقد [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)